الدراسة الميدانية في بحوث أصول التربية:
جسر الفجوة بين المستهدف منهجيا، والممكن إجرائيا

أ.د. السيد سلامة الخميسي

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

الدراسة الميدانية في بحوث أصول التربية: جسر الفجوة بين المستهدف منهجيا، والممكن إجرائيا

أ.د. السيد سلامة الخميسي

أستاذ أصول التربية، كلية التربية، جامعة دمياط، مصر، selkhamisy@yahoo.com

قدمت للنشر في ٩/ ٥/ ٢٠١٨ قبلت للنشر في ٢٠/ ٥/ ٢٠١٨

ملخص: تتمحور فكرة هذه الورقة حول تنبيه مجتمع البحث التربوي عموما، ومجال أصول التربية على وجه الخصوص لمشكلات الدراسات الميدانية، ومعوقاتها التي يمكن -في حال عدم الانتباه إليها وتجنبها والتغلب عليها – التقليل من مصداقية البحث وموضوعيته والحد من قيمة نتائجه وربما الطعن في مصداقيتها. ومن ثم، فغاية الورقة تبصير الباحثين والمشرفين، واللجان العلمية بأهم مخاطر هذه المشكلات، وأهم مراحلها في رحلة الدراسة الميدانية، وأهم ما يواجهها من عقبات. ولذا سارت الورقة منهجيا وفقا لأربعة محاور هي:

- ماذا تعني الورقة بالدراسة الميدانية في البحث التربوي.
- المرجعية الدستورية والقانونية للبحث العلمي
- أهم مشكلات الدراسة الميدانية في البحث التربوي.
- السبل المقترحة لجسر الفجوة بين المستهدف منهجيا، وبين الممكن إجرائيا.

الكلمات الدلالية: البحث في أصول التربية، الدراسة الميدانية، جسر الفجوة.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

Empirical Study in Foundations of Education: Bridging the Gap between Methodologically Targeted and Procedurally Possible.

El-Khamisy, El-Sayed S.

Professor of Education Foundations, University Of Damietta, Egypt

selkhamisy@yahoo.com

Presented in May 20, 2018 Accepted in May 10, 2018

Abstract: The idea of this paper revolves around alerting the educational research society, in general, and in education foundations, specific, to Empirical Studies problems and hindrance that can - in case of not paying attention to and not being avoided - reduce the validity and objectivity of the research and underestimate the value of its results, they may challenge its credibility. Thus, this paper aims to enlighten researchers, supervisors and scientific committees on the major risks, stages and obstacles of these problems throughout the Empirical Study process. Therefore, this paper's methodology proceeded according to the following Axis:

- What the paper means by "Empirical Research in educational research".
- Constitutional and legal reference to scientific research
- The major problems of Empirical Research in educational research.
- The proposed methods to bridge the gap between methodologically targeted and procedurally possible.

Key words: Education Foundations Research, Empirical Research, bridging the gap.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

مقدمة:

تتسع مجالات الدراسة الميدانية (Empirical Study) في البحوث التربوية بعامة، وبحوث أصول التربية – بمفهومها الواسع–بصفة خاصة، بحكم طبيعة العلوم التربوية المفاهيمية والبنيوية، وتداخلاتها مع غيرها من العلوم والمجالات الدراسية الأخرى، باعتبار العلوم التربوية بعامة، وأصول التربية بخاصة، علوم متداخلة التخصصات (Interdisciplinary Sciences)، مع غيرها من العلوم والدراسات الأخرى كالعلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسكانية، والإدارية، والتخطيطية والدراسات التكنولوجية، ومعطيات العصر الرقمي.. إلخ. هذا الاتساع في مجال هذه البحوث، ينعكس على مجال وحدود دراساتها الميدانية في حال لجوء الباحثين إلى التطبيق الميداني سعياً للإجابة عن بعض أسئلة بحوثهم، أو التحقق من فروضها. فمعلوم أن كثيرا من البحوث التربوية بمختلف مستوياتها والقائمين بها – بحوث ماجستير ودكتوراه، وبحوث أعضاء هيئة تدريس، ومشاريع بحثية، وبحوث فعل (Action Research) –تحتاج إلى نزول الباحث للميدان، وهنا يخضع بحثه منهجيا لإجراءات الدراسة الإمبريقية. وعندما ينزل الباحث إلى ميدان دراسته تواجهه بعض المشكلات، وبعض العقبات، أو قل التحديات التي تحول دون تنفيذ خطة بحثه الإجرائية، وخطواته المنهجية، والتي تؤثر بالضرورة على خطته الزمنية لإنجاز بحثه، ومن ثم تؤثر هذه العقبات وتلك التحديات – إذا لم يتم التغلب عليها، سلبا على إجراءات دراسته الميدانية، وعلى مدي مصداقية نتائجها، ومن ثم التأثير على مدي موضوعية ومصداقية وجودة البحث ككل. لذا، فإن هذه الورقة المطروحة من الباحث غايتها لفت الأنظار ودق ناقوس الخطر لدي كل من الباحثين التربويين بمختلف مستوياتهم ومجالات بحوثهم، وكذا المعنيين بالبحث العلمي التربوي، تخطيطا، وإشرافا، وتحكيما، وتمويلا وتوظيفا لنتائجه، للبحث في سبل مواجهة هذه المشكلة، وسبل التغلب على العقبات التي تعيق التطبيق، وإيجاد بدائل ممكنة لجسر الفجوة بين المستهدف في الدراسة الميدانية والممكن إجرائيا.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

١) ماذا نعني بالدراسة الميدانية في البحث التربوي؟

تعني هذه الورقة بالدراسة الميدانية (**Empirical Study**) تلك الدراسات التي تطبق في الواقع الميداني المحسوس والواقعي، تمييزا لها عن التيارات الفكرية والمنهجية والبحثية في التربية التي لا تتطلب بالضرورة الرجوع إلى الميداني، كالتيار البيداجوجي الإنساني (**Humanism Pedagogy**) والتيار العقلاني النقدي (**Critical Rationalism**) أو التيار النقدي (**Criticism**) والذي يطلق عليه (مدرسة فرانكفورت في التربية).

وعليه فأي دراسة ميدانية يكون فيها الميدان الواقعي المحسوس هو مجال دراستها وتطبيق أدواتها (**instruments**) ينطبق عليها هذا التوصيف، حيث تطبق فيها أدوات بحثية على عينات بشرية أو غيرها. فدراسة المؤسسات التربوية مسحيا أو تحليليا، ودراسة العمليات التي تحدث داخل قاعات الدراسة وخارجها، ودراسة الطلاب والمعلمين والمديرين ومختلف العاملين في المؤسسات التعليمية، والمؤثرين فيها أو المتأثرين بها، ومختلف العينات التي تخضع للدراسة وتطبق عليها أدوات بحثية، سواء كانت عينات بشرية، أو محتوي تعليمي، أو نظام تربوي، أو أدوات تعليمية...كل ذلك يدخل تحت عنوان الدراسات الميدانية في هذه الورقة.

وعليه، فإن الدراسات الميدانية ذات الطابع المسحي أو التحليلي أو التجريبي أو الاستقصائي أو الاثنوجرافي أو العلائقي والارتباطي – بمختلف الأدوات المستخدمة كالاختبارات والمقابلات وتحليل المحتوي والاستبانات والملاحظة واستمارات الرصد والمسح والتحليل والتصوير والتسجيل...إلخ – يدخل فيما تعنيه هذه الورقة بالدراسة الميدانية.

٢) المرجعية الدستورية والقانونية للبحث العلمي:

حرص الدستور المصري على صيانة الحقوق الدستورية للبحث العلمي على إطلاق، ومن ثم إتاحة الفرص المهيئة للباحثين لاضطلاعهم ببحوثهم. فقد نصت المادة (٢٣) من دستور (٢٠١٤) على:

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

"تكفل الدولة حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، باعتباره وسيلة لتحقيق السيادة الوطنية، وبناء اقتصاد المعرفة، وترعي الباحثين والمخترعين، وتخصص له نسبة من الإنفاق الحكومي لا تقل عن ١٪ من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية."

ويتصل بهذه الحقوق ويكملها، ويتعلق بموضوعنا بشكل مباشر، ما نص عليه الدستور في مادته (٦٨) بشأن حق المواطنين على إطلاقهم، ومن ثم الباحثين في مصادر المعلومات والبيانات حيث نصت المادة على: " المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية، وقواعد إيداعها وحفظها، والتظلم من رفض إعطائها، كما يحدد عقوبة حجب المعلومات أو إعطاء معلومات مغلوطة عمدا ". هذا من الناحية التشريعية والحقوق الافتراضية النظرية للباحثين، فهل يتيح الواقع ذلك ؟! وهل تتيح الممارسة الواقعية للبحث التربوي الميداني ممارسة هذا الحق الدستوري لتيسير إجراءات الدراسات الميدانية وتوفير ما يلزمها من بيانات ومعلومات ومصادر معرفة ؟!

٣) مشكلات الدراسة الميدانية في البحث التربوي:

تكون هناك مشكلات في الدراسة الميدانية، حين يوجد من العقبات أو المعوقات الإجرائية، ما يحول دون تحقيق الدراسة الميدانية للأهداف التي وضعها الباحث في مخططه البحثي ولا تتحقق بغير الدراسة الميدانية، وبمعني آخر، فمشكلات الدراسة الميدانية تعني ببساطة، الفجوة بين المستهدف منها، وبين الممكن تحقيقه إجرائيا، مما يؤثر سلبا على الدراسة الميدانية، ومن ثم يؤثر سلبا على مدي علمية البحث ككل.

حين يصمم الباحث مخططه البحثي واضعا في الاعتبار لجوئه إلى الدراسة الميدانية، فإنه يحدد منهجه البحثي الملائم، ويحدد مجتمع بحثه وعينته، ويحدد أدواته البحثية، وحدود بحثه ومجالاته الموضوعية، والبشرية، والجغرافية، والزمنية، كما يحدد سلفا ما سوف يختاره من أساليب إحصائية يحلل

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

بها نتائج بحثه. والدراسة الميدانية في البحث التربوي تمثل – منهجيا وإجرائيا وعلميا – أكثر من نصف البحث ككل، ومن ثم، فأي عقبات تواجهها، وأي خلل في إجراءاتها، ومراحل إنجازها، يؤثر سلبا على مدي علميتها، ويضرب في مدي مصداقية نتائجها. وتتعدد المشكلات التي يواجهها الباحثون في الدراسات الميدانية، وتتنوع طبيعتها بتنوع طبيعة الدراسة ومجالها وأدواتها، وكذلك باختلاف وتنوع مراحلها وخطواتها. ومن خلال خبرة طويلة للكاتب كباحث، وكمشرف على رسائل الماجستير والدكتوراه، وخبرته كمحكم للبحوث والإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس، وإدارة إحدى اللجان العلمية الدائمة في أحد مجالات التربية، أمكن الوقوف على طبيعة المشكلة ومدي حدتها، وتداعياتها الراهنة والمستقبلية في جدوى البحث التربوي الميداني. فالباحثون التربويون وخاصة في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وبشكل أخص في بحوث أصول التربية، يواجهون من المشكلات والعقبات ما يبدأ بالموافقات الإجرائية للتطبيق، مروراً بإعداد الأدوات وتحكيمها، وتقنينها، واختيار العينات، والتطبيق، وتفريغ البيانات والمعلومات، وتحليل النتائج. ..إلخ. هذا فضلا عن بعض المحظورات المعلنة أو الضمنية بشأن بعض مجالات التطبيق الميداني، رغم الاعتراف – النظري – بالحرية الأكاديمية للباحثين على اختلاف مستوياتهم العلمية والمهنية.

وتبدو أهمية الوعي بمشكلات الدراسة الميدانية لكل المعنيين بالبحث التربوي ولاسيما المشرفين والباحثين، وكذا محكمي البحوث من الأساتذة وأعضاء اللجان العلمية. وتبدو أهمية ذلك أكثر عند التعامل مع البحث التربوي – بما فيه الدراسة الميدانية – كمنظومة (**as a system**) لها مدخلاتها وعملياتها وتغذيتها الراجعة ، ومحيط عملها وبيتها الداخلية. ومن ثم، ومن المنحى المنظومي، تعد الدراسة الميدانية، منظومة فرعية (**sub-system**) ضمن منظومة البحث التربوي ككل، تؤثر فيه وتتأثر به في إطار التفاعل العضوي المتبادل بين (الفرعي) و (الرئيس). كذلك، تبدو أهمية الوقوف على هذه المشكلات والوعي بطبيعتها وتأثيرها المحتمل لكل من الباحثين والمشرفين ومجالس الأقسام بالكليات، ومجالس الدراسات العليا والمجالس العلمية بالجامعات. لماذا ؟!

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

فالبحث العلمي التربوي يجري في إطار منظومة علمية مؤسسية، وليس عملا فرديا خالصا، حتى لو قام به باحث فرد، وأشرف عليه مشرف فرد. فالبحث التربوي، يحمل اسم باحث، واسم مشرف أو مشرفين، أو يحمل اسم عضو هيئة تدريس أو باحث في مركز بحثي، وينتمي هذا البحث – تنظيميا وعلميا –إلى قسم علمي، وكلية أو معهد، أو مركز بحثي، وهذا وذاك ينتمي إلى منظومة أكبر، وهي الجامعة أو المؤسسة، أو الوزارة. وعليه، فإن البحث التربوي المنتج يعبر عن هذه المنظومات المؤسسية، ولا ينفصل عنها، كما يعد البحث التربوي المنتج هنا أحد أهم معايير تقويم هذه المنظومات المؤسسية، وتحديد مكانتها وصيتها العلمي وسمعتها الأكاديمية. وفيما يلي أهم مشكلات الدراسات الميدانية في البحث التربوي في أصول التربية، في نظر معد هذه الورقة:

١,٣. مشكلات تتعلق بالمنهج البحثي المختار:

ومن أمثلتها لجوء الباحث إلى استخدام منهج بحثي لم يتقنه ولم يحسن اتباع خطواته المنهجية، أو استخدامه لمنهج بحثي لا يناسب دراسته الميدانية، ولا يساعده في الإجابة البحثية الدقيقة عن أسئلة بحثه. فكثير مالا تتجاوز معرفة الباحث – ولاسيما المبتدئ – بمنهج دراسته الميدانية أكثر من الاقتباس الحرفي من إحدى رسائل الماجستير أو الدكتوراه دون الاطلاع الكافي على هذا المنهج في كتب ومراجع مناهج البحث الرصينة. والنتيجة الطبيعية لذلك أن تعتري الدراسة الميدانية بعض الثغرات والسلبيات التي تؤثر بالضرورة سلبا على نتائجها، ومن ثم نتائج البحث ككل. ومن ثم فعلى الباحث أن يطلع على الخلفية النظرية والمنهجية لبحثه، ليختار المنهج البحثي الملائم، ويلم بمختلف خطواته وإجراءاته المنهجية الصحيحة. وحتى يتجنب الباحث الوقوع في هذه المشكلات، ومواجهة تلك العقبات، عليه أن:

- يحدد منذ البداية المنهج المستخدم بدقة.
- يوضح أسباب اختياره لهذا المنهج.
- أن يكون منهجه مناسبا لطبيعة المشكلة، والأهداف، ومجالات الدراسة.
- أن يلتزم الباحث بأدوات المنهج المختار، وخطوات تطبيقه.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

٣,٢. مشكلات تتعلق بحدود البحث:

فقد يوسع الباحث أو يضيق حدود بحثه الجغرافية والبشرية دون سند علمي، فقد يبالغ في طموحه البحثي، فيوسع حدود بحثه أكثر مما ينبغي، وقد يضيق في حدود بحثه وفقا للممكن وليس ما ينبغي أن يكون. فما ينبغي الانتباه إليه هنا، هو أن يكون معيار الباحث في تحديد حدود بحثه ومجالاته، أسئلة بحثه، وأهدافه. وحتى لا يواجه الباحث مشكلات في موضوع حدود البحث، وحتى يتجنب التوسيع المبالغ فيه، أو التضييق المخل، عليه أن:

- يعين حدوده الموضوعية وفقا لفكرة البحث وموضوعه بدقة.
- يعين الحدود الزمانية التي تغطيها الدراسة وفقا لأهداف الدراسة وإجراءاتها الميدانية الواقعية.
- يعين حدوده المكانية وفقا لأهداف البحث وأسئلته وظروف وإمكانيات التطبيق، مبينا مبررات التحديد.
- يحدد حدوده البشرية وفقا لاختيار مجتمع الدراسة، وعينة التطبيق.

٣,٣. مشكلات تتعلق بمجتمع البحث والعينة:

ولعل هذه المشكلات من أكثر مشكلات الدراسة الميدانية شيوعاً، وأكثرها تأثيراً على نتائج البحث ومدي قابليتها للتعميم. فيخطئ الباحث في تحديد مجتمع بحثه **(Research Population)**، ومن ثم يخطئ في اختيار العينة المناسبة من حيث التمثيل **(Representation)** وحجم العينة (**Sample size)** وأحد الأسباب الرئيسة للوقوع في هذه المشكلات والأخطاء، الافتقار إلى الخلفية النظرية والعلمية لاختيار العينات، أو ما يسمى المعاينة **(sampling)**.

فعلي الرغم من دراسة الباحثين التربويين لمقررات الإحصاء النفسي والتربوي في مرحلة الدراسات العليا، بما فيها اختيار العينات وتحديدها وخصائصها...إلخ، فإن الكثير منهم يواجه مشكلات وعقبات في هذا المجال. كذلك، فإن ثمة مشكلات وعقبات أخري تتعلق بمصادر البيانات والمعلومات والإحصاءات الرسمية الموثوق بها بشأن المجتمع الأصلي غير متاحة، أو تتطلب بعض

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

الإجراءات والموافقات الروتينية التي تتطلب من الباحثين بعض الصبر، ولكن يتعجل بعض الباحثين ويلجأون لمصادر غير رسمية وغير موثقة، فينعكس ذلك سلبا على حجم عيناتهم وطرق اختيارها، ومن ثم مشكلات التطبيق والنتائج. ولكي يتجنب الباحث الوقوع في مشكلات من هذا النوع، ومواجهة عقبات تتعلق بالمجتمع والعينة، عليه أن:

- يحدد مجتمع بحثه وفقا لفكرة البحث وأهدافه.
- يحدد نوع العينة ومبررات الاختيار.
- أن تكون العينة ممثلة لمجتمع بحثه بدقة.
- أن تناسب العينة مشكلة البحث وأهدافه وإجراءاته.
- أن يبين طريقة اختيار العينة من المجتمع الأصلي.
- أن يتأكد من قابلية أفراد العينة أو مفرداتها لتطبيق أدوات البحث.
- أن يتفق حجم العينة وخصائصها مع منهج البحث المتبع.
- أن يختار الباحث عينته بطريقة تكفل الموضوعية وعدم التحيز.
- أن يحدد الباحث خصائص عينة بحثه، وفقاً للمتغيرات المهمة في مشكلة بحثه، كالعمر والنوع، والإقامة، والخبرة.

٣,٤. مشكلات تتعلق بأدوات الدراسة:

وتتعدد وتتنوع المشكلات المتعلقة بأدوات البحث، بدءاً من اختيار الأداة المناسبة للتطبيق، ومروراً بإعدادها وضبطها وتحكيمها، وانتهاءً بالتطبيق على العينة وتفريغ النتائج. على أن أكثر المشكلات حدة وتأثيراً، تلك التي تتعلق بتحكيم الأدوات وضبطها. وليس بخلاف على أن المشتغلين بالبحث التربوي، إشرافاً وإعداداً وأن الباحثين التربويين يواجهون الكثير من المشكلات والعقبات في طريق تحكيمهم لأدوات بحوثهم. وتتنوع هذه المشكلات بين كثرة المعتذرين عن عدم التحكيم من الأساتذة، وعدم العدالة في التحكيم والتأمل مع الأدوات دون جدية واهتمام. بل وصل الأمر إلى إحالة بعض الأساتذة المحكمين لهذه الأدوات البحثية لبعض تلاميذهم في الدراسات العليا أو من

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

الهيئة المعاونة أو أعضاء هيئة التدريس المبتدئين للتحكيم نيابة عنهم. ومن المفارقات المتعلقة بهذا الشأن، أن يحضر أحد الأساتذة لمناقشة إحدى الرسائل العلمية، ويتعرض بالنقد لأدوات البحث، وقد يصل هذا النقد إلى حد تقويض البناء العلمي للأداة، ثم يكتشف، أو يعلم من الباحث أنه كان أحد محكمي هذه الأدوات، واسمه مدرج في قائمة المحكمين في ملاحق الرسالة!!! ماذا يعني ذلك؟ هذا يعني – غالباً – أن الأستاذ كان أحد المحكمين المختارين من الباحث بالفعل، ولكنه أناب أحد تلاميذه في التحكيم باسمه، لضيق وقته، أو لعدم الاهتمام. وحتى يتجنب الباحث مواجهة مشكلات تتعلق بأدوات بحثه، عليه أن يتأكد سلفاً من:

- مناسبة الأدوات لطبيعة الدراسة.
- محققة لأهداف الدراسة.
- اتباع الخطوات المنهجية في بنائها.
- تحكيمها من خبراء متخصصين ومهتمين.
- التحقق من اتباع إجراءات صدق الأداة وثباتها.
- إجراء اختبار أولي للتأكد من صلاحيتها.
- مناسبة الزمن اللازم للتطبيق لطبيعة وظروف أفراد العينة.

٣,٥. مشكلات تتعلق بإجراءات التطبيق الميداني:

ولعل أخطر هذه المشكلات وأكثرها حدة، ومن ثم أكثرها تأثيراً علي سير إجراءات البحث، ونتائجه المشكلات والمعوقات التالية:

- المشكلات المتعلقة بصعوبة الحصول على موافقات التطبيق الميداني من جهات الاختصاص. بل يصل الأمر إلى وقف إجراءات التطبيق أثناء وجود الباحث مع عينة البحث، لأنه لم يحصل على الموافقات الإدارية والأمنية اللازمة. وبدت هذه المشكلة أكثر حدة في السنوات الأخيرة بعدما ظهرت الجهات الأمنية في المشهد. وأصبح لزاما على الباحثين الذين يطبقون أدواتهم في حجرات الدراسة وفي المدارس وفي الجامعات وفي أي تجمعات بشرية مؤسسية وغير مؤسسية ضرورة الحصول على بعض

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

الموافقات الإدارية والأمنية قبل التطبيق. والمشكلة هنا ليست في الإجراء ذاته، أو الموافقات ذاتها، ولكن في طول الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الموافقات مما يؤثر على الخطة الزمنية لإنجاز الدراسة الميدانية ومن ثم لإنجاز البحث ككل. فليس من النادر أن تأتي الموافقات بعد البدء في أجازة الطلاب أو المعلمين عينة الدراسة.

– المشكلات والمعوقات المتعلقة بمدي استجابة العينة للتطبيق والتعاون مع الباحث في تطبيق أدواته، إذ تبدو لامبالاة كثير من أفراد عينات الدراسات الميدانية التربوية من تلاميذ وطلاب مدارس وجامعات ومعلمين وموجهين ومديرين وباحثين وأعضاء هيئات تدريس جامعية. وتبدو هذه المشكلة أكثر حدة في حال عينات من خارج الوسط التربوي والهيئة التعليمية الرسمية، ومن أمثلة هؤلاء، بعض أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلي. وتبدو هذه المشكلة أكثر لفتا للانتباه حين يكون أفراد العينات اللامبالية، أو غير المستجيبة، من كبار أعضاء هيئة التدريس وأساتذة الجامعات، حين تكون العينة من (الخبراء) كما في أسلوب **"Delphi Technique"**. ولكون هذا الأسلوب يحتاج بعض الوقت من عينة الخبراء المختارة، لاعتماده على التطبيق في عدة جولات، فإن ذلك يصرف بعض الأساتذة عن التجاوب مع الباحث منذ البداية، أو لا يكمل الاستجابة في إحدى جولات التطبيق التالية للأولي.

مثل هذه المشكلات تطعن في مدي دقة النتائج ومصداقيتها، وهو ما يتطلب من الباحثين ضرورة مواجهتها والتغلب عليها. وحتى يتجنب الباحث مواجهة مثل هذه المشكلات، عليه أن يحدد من البداية:

- البيانات والاحصاءات والمعلومات التي ينبغي الحصول عليها.
- الإجراءات التي يجب عليه اتباعها.
- الموافقات والاجراءات التي يحتاجها التطبيق ومدي إتاحتها.
- طبيعة العينة ومدي قابليتها للتعاون والاستجابة.
- طبيعة الوقت والجهد والكلفة التي يحتاجها التطبيق ومدي توفرها.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

- الظروف المكانية والجغرافية للتطبيق ومدي قدرته على الاستجابة لها والتعامل معها (كالمسافات والأماكن التي عليه السفر إليها لتغطيتها.).
- مدي إمكانية التعاون معه في التطبيق من الأفراد، والمسئولين، والمؤسسات.

٦ ,٣. مشكلات تتعلق بالأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل النتائج:

فمعظم الباحثين التربويين كغيرهم يلجأون إلى بعض المتخصصين في الإحصاء، أو بعض المكاتب المعنية بهذا النشاط، ويلجأ هؤلاء الإحصائيين إلى استخدام أساليب إحصائية لا تتناسب بالضرورة مع طبيعة البحث وأهدافه وأسئلته. وتبدو هذه المشكلة أكثر وقوعاً وحدة، حين يكون الإحصائي من غير المتخصصين في الإحصاء النفسي والتربوي. ومن المشاهدات والخبرات المتكررة حول هذه المشكلة، استخدام بعض الباحثين لأساليب إحصائية مبالغ في كثرتها وتعقيدها وعدم ملاءمتها لأهداف الدراسة، والمبالغة في عدد الجداول الإحصائية لعرض النتائج، بينما المنهجية لا تتطلب ذلك كله...!!

ومثل هذا الاستخدام غير المناسب للإحصاء وتوظيفها في الدراسة الميدانية يؤدي إلى الطعن في دقة ومصداقية نتائج الدراسة ككل. وحتى يتجنب الباحث مشكلات، ومواجهة عقبات من هذا النوع، عليه أن يتأكد من:

- مناسبة الأساليب الإحصائية المختارة لموضوع ومشكلة الدراسة.
- مناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة.
- إمكانية عرض البيانات والإحصاءات الناتجة عن التطبيق في جداول.
- عدم المبالغة في عدد الجداول الناتجة عن تطبيق الأساليب الإحصائية.
- تجنب اختيار الأساليب التي تؤدي إلى تشتيت القارئ.
- إمكانية توثيق هذه الأساليب من مصادر دقيقة موثوق بها، ويمكن الرجوع إليها.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

٤) السبل المقترحة لجسر الفجوة بين المستهدف والممكن في تطبيق الدراسات الميدانية

وبعد استعراض أهم المشكلات التي تواجه الباحثين في دراساتهم الميدانية، تخلص هذه الورقة إلى مجموعة من السبل المقترحة لتجنب هذه المشكلات من البداية، ومواجهتها عند التعرض لها أثناء التطبيق، ومن ثم جسر الفجوة بين المستهدف، والممكن في الدراسة الميدانية. وتتمثل أهم هذه السبل المقترحة من خلال التوصيات الإجرائية التالية:

٤,١. أن تعني الأقسام العلمية بصقل طلاب الدراسات العليا منهجياً في مرحلة الدراسات العليا ولاسيما من خلال محاضرات مناهج البحث التربوي وقاعات البحث، وإيلاء الدراسات السابقة اهتماما حقيقياً وتدريب الطلاب عليها من خلال ورش العمل والتكليفات الدراسية الفصلية.

٤,٢. أن يدقق الباحث في اختياراته البحثية منذ البداية، ويكون خلفية نظرية ومنهجية عميقة من خلال مراجع ومصادر مناهج البحث، والحوار الدائم مع مرشده الأكاديمي بالقسم العلمي.

٤,٣. أن يتحمل المشرفون مسئولياتهم في التحقق من سلامة الإجراءات المنهجية التي حددها الباحث في تصميمه البحثي وخطته الإجرائية.

٤,٤. أن يبدي المشرف من البداية استعداده لتقديم يد العون للباحث فيما يواجهه من عقبات أولاً بأول.

٤,٥. أن يطلع القسم العلمي بدوره في إيلاء كل خطة بحثية مقترحة حقها من النقاش والصقل، قبل التسجيل حتى يكون الطريق ممهدا أمام الباحث لإجراء دراسته الميدانية دون معوقات.

٤,٦. إطلاع إدارات الدراسات العليا ولجانها بالكليات بدورها في المخاطبات والإجراءات الإدارية الرسمية التي تيسر للباحث إجراءات التطبيق الميداني دون عقبات.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

٤,٧. أن يعني المجلس العلمي، أو إدارة الدراسات العليا والبحوث بكل جامعة، بالإعلان عن الإجراءات الواجب على الباحثين اتباعها من حين لآخر، وبيان آليات التواصل مع الإدارات الرسمية المختصة عند مواجهة الباحثين لمشكلات ميدانية أولاً بأول.

٤,٨. أن تعني الأقسام العلمية، وإدارات الدراسات العليا بالكليات، ومراكز تطوير الأداء الجامعي بالجامعات بالدورات وورش العمل التدريبية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس لصقل مهاراتهم الخاصة بالدراسات الميدانية، وإجراءاتها المتبعة.

٤,٩. قيام إدارات الدراسات العليا، ولجان ومجالس خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكليات والجامعات بدورها في توعية المجتمع الجامعي، والمجتمع التعليمي، والمجتمعات المحلية بالدراسات الميدانية، وأهميتها في البحث التربوي عموما، وأهمية التعاون مع الباحثين لإنجاز بحوثهم لجودة البحث العلمي وتعظيم مردوده العلمي والمجتمعي.

٤,١٠. تشجيع أعضاء هيئات التدريس على التعاون مع الباحثين، ولاسيما في تحكيم أدواتهم البحثية من خلال توثيق هذه المشاركات لتضمينها ضمن الإنجازات والمشاركات العلمية لعضو هيئة التدريس ومراعاة ذلك عند تقييم إنتاجه العلمي في كليته وجامعته، وعند التقدم للجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي والترقي.

٤,١١. توفير ضمانات سلامة ودقة إجراءات الدراسات الميدانية بضرورة توثيق باحثي الماجستير والدكتوراه، والباحثين من أعضاء هيئة التدريس، لإجراءات دراساتهم الميدانية، من موافقات، وأدوات وملاحق، وبيانات، ووثائق في مرفقات وملاحق بحوثهم بعد إعداد تقريرها النهائي.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2

خاتمة:

وهكذا طوفت هذه الورقة حول الدراسة الميدانية ومعناها واستخداماتها وأبرز مشكلاتها وخاصة في (المنهج البحثي، ومجتمع البحث وعينته، وأدوات البحث، وإجراءات التطبيق الميداني، والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل النتائج)، واختتمت الورقة بمجموعة مقترحات لجسر الفجوة بين المستهدف والممكن في تطبيق الدراسات الميدانية. ونأمل أن تكون هذه الورقة ومقترحاتها موضع دراسة ونقاش من الباحثين والمهتمين باستخدام الدراسة الميدانية في البحث العلمي.

http://dx.doi.org/10.29009/ijres.1.3.2